



أخبار سورية

سكان كفريا والفوعة يبدون حزنهم لإخراجهم ويتوقون للعودة
استئناف «اتفاق المدن الأربع» والزبداني خالية من معارضيها

عواصم - وكالات: استؤنفت أمس عملية إخلاء المدن السورية المشمولة بما يعرف بـ«اتفاق المدن الأربع» في ظل إجراءات مشددة، بعد تعطيلها لأربعة أيام من توقفها إثر التفجير الذي استهدف قافلة المهجرين في منطقة الراشدين السبت الماضي. وقالت مصادر في المعارضة إن الزبداني أصبحت خالية بشكل كامل من سكانها بعد خروج آخر من بقي فيها بانحاش الشمال السوري، على غرار عمليات التهجير التي تعرضت لها داريا فيما سبق وقبلها القصر وليس بعيد عملية إخلاء الأحياء الشرقية لحلب من سكانها.

وكانت المرحلة الثانية من عملية التهجير المتبادل بين بلدي الزبداني ومضايا المعارضة في ريف دمشق، مقابل كفريا والفوعة المواليين في ريف ادلب، قد استؤنفت أمس، تنفيذاً للاتفاق الموقع بين فصلي هيئة تحرير الشام وحركة أحرار الشام من جهة، وحزب الله والمليشيات المدعومة من إيران من جهة ثانية.

ونقلت شبكة «شام» الإخبارية عما وصفها بـ«مصادر خاصة»، أن هذه المرحلة شملت خروج 46 حافلة من كفريا والفوعة تقل 3000 شخص، بينهم 700 مقاتل، مقابل ذلك خرج 158 من مقاتلي المعارضة من الزبداني وهم آخر من تبقى في المدينة، إضافة لمئتين من أهالي الزبداني ومضايا بلغ إجمالي عددهم 1200، هم الذين لم يخرجوا في الدفعة الماضية التي جرت يوم 15 الشهر الجاري. وأشارت المصادر إلى أن



(رويترز)

نقطة تجمع الحافلات التي تقل الخارجين من كفريا والفوعة في منطقة الراشدين في طريقها إلى مناطق سيطرة النظام

خروج 3 آلاف

من كفريا والفوعة

مقابل 1200

من الزبداني

ومضايا



هذه المرحلة تشمل أيضا إطلاق سراح 750 معتقلا بينهم 171 امرأة، بدورها، ذكرت وسائل إعلام موالية للنظام أن آخر دفعة من مقاتلي المعارضة في مدينة الزبداني قرب دمشق إما غادرت إلى مناطق تابعة للمعارضة أو قبلت بشروط النظام. وقالت وسائل الإعلام إن الآلاف غادروا أيضا قريتي الفوعة وكفريا الشيعيتين قرب ادلب في إطار الاتفاق. ونقلت إذاعة شام إف.إم عن مسؤول كبير في الزبداني قوله إن المنطقة أصبحت خالية من مقاتلي المعارضة بعد خروج آخر دفعة منهم. وخلال انتظار الحافلات في الراشدين، عرب أبو أحمد (85 عاما) عن حزنه

لمغادرة بلدته الفوعة بعدما خرجت زوجته وبناته الخمسة في الدفعة الأولى الأسبوع الماضي. وقال بحسرة لفرانس برس «الموت أسهل علينا بكثير من هذا الذل»، مضيفا «لا نعرف إذا كانوا سيعيدوننا أم لا». وجرت عملية الإخلاء أمس، وسط مراقبة وإجراءات مشددة، تحسبا لعدم وقوع هجمات جديدة على المخرجين. وتولى العشرات من مقاتلي المعارضة حراسة الحافلات التي توقفت في باحة كبرى عند مدخل منطقة الراشدين التي استخدمت كنقطة عبور خلال عملية الإخلاء الأولى. وقال أبو عبيدة الشامي، وهو أحد مقاتلي الفصائل المعارضة المسؤولين عن

العملية «اخترنا هذه المرة مكانا آخر لتجمع مقاتلي الفوعة وكفريا وعوائلهم.. حفاظا على سلامتهم»، مؤكدا «نحن مجبرون على حمايتهم حتى خروجهم من هنا». وفي مشاهد فيديو لـ«فرانس برس» من الراشدين، يظهر مقاتلون موالون من الفوعة وكفريا بلباس عسكري مرقط وهم يتجولون قرب الحافلات التي تجانب أطفال ونساء ومسنين، بينما وقف على بعد أمتار منهم مقاتلون مسلحون من الفصائل المعارضة. وانتقدت الأمم المتحدة في وقت سابق هذه العمليات التي تعتبرها المعارضة السورية «تهجيرا قسريا»، وتتهم الحكومة السورية بالسعي إلى أحداث «تغيير ديموغرافي» في البلاد.

«حظر الأسلحة الكيميائية»؛ خان شيخون ضُربت بـ«السايرين» أو مادة مشابهة

عواصم - وكالات: قال رئيس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أحمد ازومجو إن نتائج فحص «مؤكدة» لعينات من موقع الهجوم في خان شيخون بمدينة ادلب السورية مطلع الشهر الجاري تظهر أنه تم استخدام غاز السارين أو مادة مشابهة له في هذا الهجوم. وقال ازومجو أمام المجلس التنفيذي للمنظمة أمس أن عينات من 10 ضحايا للهجوم الرابع من أبريل الجاري على خان شيخون تم تحليلها في أربعة مختبرات «تشير إلى التعرض لغاز السارين أو مادة تشبهه.. والنتائج التحليلية التي تم الحصول عليها حتى الآن مؤكدة». ونقلت عينات من ثلاثة أشخاص قتلوا في الهجوم لتحليلها في مختبرات حددتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما تم تحليل عينات طبية عضوية تم أخذها من سبعة أشخاص

مختبرين آخرين، بحسب ما قال ازومجو. وتابع ازومجو «بينما لا زلنا بانتظار تحليلات مختبرية أخرى، فإن النتائج التحليلية التي تم الحصول عليها حتى الآن مؤكدة». وأكد أن مهمة تقصي حقائق شكلتها المنظمة مستعدة للتوجه إلى خان شيخون «فور أن يسمح الوضع الأمني بذلك»، مضيفا أن الفريق يواصل إجراء مقابلات ويجمع عينات. من جهة، أخرى قتل ستة أشخاص وجرح آخرون إثر انفجار عبوة ناسفة في أحد أحياء مدينة حلب في شمال سورية، وفق ما أورد التلفزيون السوري الرسمي. وقال التلفزيون في شريط إخباري عاجل إن الهجوم وقع «في حي صلاح الدين» الذي يسيطر عليه النظام بالكامل منذ خروج مقاتلي المعارضة من المدينة في ديسمبر الماضي.

..ولاقروء يحذر من «خان شيخون» أخرى تهيدا للضربة جديدة للنظام

موسكو - وكالات: حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مما وصفها بـ«استفزازات» شبيهة بالهجوم الكيميائي على بلدة خان شيخون في ادلب، والتي اتهم واشنطن باتخاذها ذريعة لضرب النظام السوري وتجدد الدعوات بتغيير رئيسه. وقال لافروف - في تصريحات نقلتها وكالة أنباء «سبوتنيك» الروسية: «نشعر في الأونة الأخيرة بمحاولات للقيام باستفزازات، شبيهة بتلك التي جرت يوم 4 أبريل في ادلب بمواد كيميائية سامة، ومن ثم جاءت الضربة غير القانونية للولايات المتحدة على مطار سوري وسمعت على الفور الأصوات الصاخبة حول ضرورة الانتقال من المفاوضات إلى إسقاط النظام». وردا على أنباء أن وزير الخارجية الأميركي خلال زيارته إلى موسكو قدم خطة مفصلة لوشاشن للنسوية في سورية تتضمن رحيل الأسد، قال لافروف: «إن الكرملين علق على تلك الأنباء، بأن وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون قدم خطة على عدة مراحل للنسوية في سورية»، مؤكدا أن لدى بلاده خطة تمت الموافقة عليها ليس في واشنطن بل

في نيويورك عبر مجلس الأمن الدولي بقرار رقم 2254، موضحا أن هذا القرار يرسم جميع مراحل التسوية السلمية على أساس مبدأ يقول إن الشعب السوري وحده سيحدد مصير بلاده. من جهته، دعا رئيس الحكومة الروسية ديميتري ميدفيدف أمس، الغرب إلى عدم تصعيد التوتر في سورية وإجراء تحقيق محايد في هجوم خان شيخون. ونقلت وكالة (انترفاكس) الروسية للأنباء عن ديميديف القول في كلمة أمام مجلس الدوما (البرلمان) أن «استمرار تصعيد التوتر في سورية سيؤدي إلى دمار الدولة وتقسيمها وتشجيع الإرهابيين». وأضاف أن «مثل هذا التطور لا يتسجم مع تصورات روسيا لمستقبل سورية»، مؤكدا مواصلة بلاده العمل على ضمان استقرارها. وطلب ديميديف الدول الغربية بعدم توجيه التهم «بجفاف» التي النظام السوري ارتباطا بحادث استخدام المواد الكيميائية في (خان شيخون) في ريف ادلب، معربا عن قناعته بأن هدف هذه التهم «يتمكن في خلق ذرائع لمواصلة الأعمال العدائية ضد سورية».

أخبار لبنان

اتصال هاتفي طويل بين عون ونصرالله
«التأهيلي» في خبر كان.. وبري يدعو لصيغة انتخابية مثلى

(محمود الطويل)

الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في بعدا

بيروت - عمر حنجر

الأجواء السياسية اللبنانية تميل نحو التصعيد، وطال هذا التصعيد رئيس التيار الوطني الحر وزير الخارجية جبران باسيل، الذي استهدف بنقده حاد من جانب أحد المنابر المحسوبة على حزب الله، وهي جريدة «الآخر»، فرد لاحقا بعد الاجتماع الأسبوعي لكتلته النيابية وتناول إلى جانب الرد التوضيح حول قانون الانتخاب الذي هو الآن بيت القصيد. فباسيل مُصّر على قانونه الذي سماه «قانون الحرية»، بينما غالبية القوى الأخرى تصفه بقانون «الفصل الطائفي» أو «التقسيمي» كونه يلزم المسيحي بانتخاب المسيحي في الدورة الأولى القانوني والمسلم ينتخب المسلم، فيما يضع حق الأقلية الدينية والحزبية والمستقلة في الانتخاب بمثل هذه الدورة.

وإذا استمر الحال على هذا المنوال مع قانون الانتخاب حتى 15 مايو المقبل، فلن يكون هناك قانون انتخابي جديد، وبالتالي لا انتخابات الإعلى قاعدة قانون الستين الناقد، أو التمدد لمجلس النواب مع احتمالات العودة إلى الشارع الذي فيه مهلكة للجميع. وكما توقع «الأنباء» فإن جلسة مجلس الوزراء لم تعقد أمس لأن لا قانون انتخابات جاهر على جدول أعمالها، وتؤكد مصادر لـ «الأنباء» أن الإعلى قاعدة قانون الستين الناقد، أو التمدد لمجلس النواب مع احتمالات العودة إلى الشارع الذي فيه مهلكة للجميع.

وقد توقع «الأنباء» فإن جلسة مجلس الوزراء لم تعقد أمس لأن لا قانون انتخابات جاهر على جدول أعمالها، وتؤكد مصادر لـ «الأنباء» أن الإعلى قاعدة قانون الستين الناقد، أو التمدد لمجلس النواب مع احتمالات العودة إلى الشارع الذي فيه مهلكة للجميع.

باسيل: لا مجلس

وزراء ولا تعيينات

ولا تشريعات

قبل قانون

الانتخابات



التي يرأسها سعد الحريري غابت عن السمع بعد اجتماعها التعارفي الأول في السراي. لكن قمة اتصالات من خارج الحكومة واللجنة بعيدة عن الإضواء، وقد كشف عنها نائب رئيس الحكومة وزير الصحة غسان حاصباني، مشيرا إلى دور تلقيه القوات اللبنانية في تقريب وجهات النظر الانتخابية، فيما يبدو مثل هذا الأمر من الصعوبة بمكان بين التيار الوطني الحر وحليفه التفاهمي حزب الله الذي سجل في أكثر من مفصل انزعاجه من قوانين باسيل الانتخابية وأخرها المشروع التأهيلي الفازر للمناخين على الإسس الطائفية، وأخرها ما أورده

استقالة جماعية من حزب طلال أرسلان!

بيروت - أحمد منصور

للحزب، ومن شأنها أن تترك تداعيات وتأثيرات سلبية قد تتخطى حدود منطقة راشيا والبقاع الغربي، وقد تصيب شطاياها مناطق أخرى للحزب، لاسيما في هذه الظروف السياسية المعقدة، والتي يشهد معها العمل الحزب على صعيد مختلف الأحزاب تراجعاً وضموراً لافتاً. وقال الموقعون وعددهم 85 شخصا أنهم يريدون إرضاء قائدهم.

ادارة الشأن العام اسير الموقف والكلمة، معتبرا ان العناد لا يساعد لبنان على تثبيت الشراكة والثوابت، محذرا من لا يريد التعلم من تجارب الماضي من تكرار الاخطاء نفسها. وقال العريضي: ان جريمة التحريض الطائفي والاستعلاء والاستقواء والغرور والذهاب في ادفاعات غير مسبوقة وغير مسؤولة وغير مدروسة في التعاطي السياسي بوجه بعضنا البعض، أمور خطيرة، وخطر ما تواجه هو مغامرات مبنية على رهانات او حسابات او اوهام او تمنيات تضعنا في مواجهة بعضنا البعض امام مرحلة مفصلية خطيرة تتطلب العودة الى التوافق.

اما كتلة المستقبل فقد دعت الى قانون انتخاب لا يفرق بين اللبنانيين عمليا، المشروع التأهيلي أخرج من السياق، لكن الأزمّة الانتخابية مستمرة، والرهان الآن على رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي كشف انه يحاول البحث عن صيغة انتخابية مثلى، لأن لبنان الآن بين الرضا والعار، في حين عاد الرئيس ميشال عون إلى قانون النسبية الكاملة الذي يتمسك به حزب الله، وهذا ما يتعارض مع مشاريع الوزير باسيل وضع وقف القوات اللبنانية الحليفة، ما يعني ان التمدد مازال الثابت الوحيد في المدينة.

وسلط الغيبوبة الحكومية والتأزم السياسي، يسجل ضغط واضح من الدول المانحة للبنان لانجاز تسوية انتخابية داخلية مقبولة. ويلاحظ بالمناسبة ان الرئيس نبيه بري لم يبلغ التيار الحر موقفه من مشروع بعد، في حين رفض النائب وليد جنبلاط بوضوح مبدأ التصويت الطائفي، فيما تبلى الاتفاق واما التحضر للمشحبات.

الآتي. في هذا الوقت، عرض رئيس مجلس النواب نبيه بري قانون الانتخاب مع وزير الداخلية نهاد المشنوق والنائب جورج عدوان (القطامي) العريضي (التقدم الاشتراكي) الذي شدد على خطورة ان يصبح اي مسؤول في موقع

مؤكدا انه لا استقرار من دون قانون انتخاب جديد، مسجلا رفض الآخرين لكل الصيغ الانتخابية المدعومة منه وأخرها القانون التأهيلي الذي حظي بموافقة اللبني الأساسية كما قال بانتظار استكمال هذه الموافقات.

وسال باسيل المعترضين على طائفة هذا القانون: لماذا لم تعترضوا على هذه الفكرة من البداية وتحديدا يوم طرحنا فكرة انتخاب الرئيس من قبل الشعب؟ ولماذا لم يعترضوا على قوانين المختلط، الطائفية ايضا؟ قال: لن ننظر شهرا كاملا لانجاز هذه القضية، ولا شيء اهم من هذا القانون، لا تعيينات ولا تشريعات ولا مجلس الوزراء له الاولوية على قانون الانتخاب لاننا نريد التخلص من التمدد للمجلس، وهذا لا ينتظر شهرا، فاما الاتفاق واما التحضر للمشحبات.

الآتي. في هذا الوقت، عرض رئيس مجلس النواب نبيه بري قانون الانتخاب مع وزير الداخلية نهاد المشنوق والنائب جورج عدوان (القطامي) العريضي (التقدم الاشتراكي) الذي شدد على خطورة ان يصبح اي مسؤول في موقع

مؤكدا انه لا استقرار من دون قانون انتخاب جديد، مسجلا رفض الآخرين لكل الصيغ الانتخابية المدعومة منه وأخرها القانون التأهيلي الذي حظي بموافقة اللبني الأساسية كما قال بانتظار استكمال هذه الموافقات.

الآتي. في هذا الوقت، عرض رئيس مجلس النواب نبيه بري قانون الانتخاب مع وزير الداخلية نهاد المشنوق والنائب جورج عدوان (القطامي) العريضي (التقدم الاشتراكي) الذي شدد على خطورة ان يصبح اي مسؤول في موقع

«نصائح - تحذيرات» دولية: الاتفاق على قانون انتخاب ونفاذي «الفراغ»

استنادا الى معلومات وتقديرات مصادر دبلوماسية غربية في لبنان متابعة عن كتب لتطورات الوضع السياسي الداخلي، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية: 1- أن التفاؤل بالوضع في لبنان والذي كان بلغ أعلى مستوى له نهاية العام الماضي مع انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة، أخذ في الانحسار لحصل محله قلق متنام من جراء توقف عملية إعادة إحياء وتفصيل المؤسسات الدستورية والسياسية وتعذر إجراء الانتخابات والفضل في الوصول إلى اتفاق جديد حول قانون الانتخاب، وتناقض التوترات السياسية والطائفية، وهو ما يشكل انتكاسة مجرّة في أتلاقة العهد الجديد.

2- أن الموقف الدولي يشدد على ضرورة وأهمية إجراء الانتخابات النيابية، ولا يهجم على أساس أي قانون تجري، قانون جديد أو القانون النافذ حاليا (قانون الستين)، فهذا شأن لبناني داخلي وتفصيلي، المهم بالنسبة للمجتمع الدولي هو استكمال عملية استعادة الثقة والدورة الطبيعية للحكم والمؤسسات الدولية وللحياة السياسية.

3- لا يعنى للمجتمع الدولي بين كل الخيارات والاحتمالات المتداولة إلا احتمال واحد هو «الفراغ»، يجب إسقاطه من التداول وعدم الركون إليه في مطلق الأحوال، لأنه الأسوأ ويعني حكما دخول لبنان في أزمة كبيرة ووضع خارج عن السيطرة، وحال من الفوضى الشاملة، الدستورية والسياسية والأمنية. أي خيار آخر، بما في ذلك التمدد لمجلس النواب مرة ثالثة، يبقى أفضل أو أقل سوءا من الوصول إلى الفراغ.

4- ثمة حالة «انزعاج وضيق» لدى الأوساط الدبلوماسية من أداء البقعة السياسية الحاكمة والطريقة التي تدبر بها الأمور وتمن عن «مراوحة وورار» حلقة مفرغة وعجز في إنتاج قانون انتخابات جديد، وعدم أخذ الأمور جدية ومسؤولية، وذلك يدل على أن الوضع اللبناني دخل مرحلة بالغة التعقيد والخطورة في ظرف يفرض التحرك سريعا لاحتواء الأخطار القادمة، «دعوة - نصيحة» ملحة للمسؤولين اللبنانيين للعمل على تحسين الوضع الداخلي في ظل تطورات ومتغيرات دولية وإقليمية متسارعة تضع لبنان في خطر وفي أسفل لائحة الاهتمامات والأولويات الدولية، ومن هذه المتغيرات:

● تبلور استراتيجية أميركية في المنطقة تقوم على عنصرين أساسيين ومتلازمين: القضاء على «داعش» واحتواء النفوذ الإيراني. في هذا الإطار، يجري الحديث عنه «ناتو» أو محور عربي إقليمي لمحاربة «داعش» والضغط على إيران.

● خلط الأوراق على الساحة السورية من جراء التغيير في السياسة الأميركية: عودة الحديث من مرحلة انتقالية وعن رحيل الرئيس السوري بشار الأسد، وارتفاع وتيرة التدخل الأميركي المباشر في جنوب سورية وشرقتها، انحسار مسار المفاوضات في الأستانة ومعه تأثير المحور الثلاثي الروسي - التركي - الإيراني لمصلحة ثنائية أميركية - روسية.

● دخول أوروبا في مرحلة عدم الاستقرار السياسي وفي زمن الانتخابات والتغيير. والانتخابات تشمل فرنسا وبريطانيا.

كل هذه العوامل والجس ودواعي القلق الدولية تفسر خلفية الدعوات التي يخلط فيها التصح مع التحذير للمسؤولين اللبنانيين، واختصرها بيان مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان الذي شجع على التوصل إلى إطار انتخابي يتفق عليه لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وعدم المس بالاستقرار الداخلي.